

Distr.  
LIMITED

A/C.2/45/L.65  
3 December 1990  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

# المجتمعية العامة



DEG 5 - 991

Original Arabic

A.1

الدورة الخامسة والأربعون

اللجنة الثانية

البند ١٢ (هـ) من جدول الأعمال

## تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة ،  
السيد احمد أمزيان (المغرب) ، بناء على  
مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع

A/C.2/45/L.8 القرار

## العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمراافق الصحية

إن المجتمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها : ١٥٨/٣٣ ، المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ،  
التي اعتمدت بموجبه تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالمياه ووافقت على خطة عمل  
مار دل بلاتا (١) بشأن توفير مياه الشرب والمراافق الصحية ، وغيره من الاتفاقيات التي  
تم التوصل إليها في المؤتمر ، و ١٨٢٥ ، المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ،  
التي أعلنت بمقتضاه الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠ بوصفها "العقد الدولي لتوفير مياه الشرب  
والمراافق الصحية" ، و ١٧١/٤٠ ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن استمرار  
متنصف فترة العقد ،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالمياه ، مار دل بلاتا ، ١٤ - ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٧ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيعات E.77.II.A.2 ) ، الفصل الأول .

وإذ تضع في اعتبارها أن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بآفاق البلدان تموي الذي عقد في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ والاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠<sup>(٢)</sup> ، قد أكدوا من جديد ، مع غيرهم ، أهداف وغايات توفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية للجميع ،

وإذ يساورها بالغ القلق لاته ، برغم المنجزات التي تحقق خلال العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، لا يزال معدل التقدم الراهن بطيناً ، ومن شأنه أن يترك عدداً كبيراً للغاية من الفقراء في المناطق الحضرية والريفية دون الخدمات المناسبة القابلة للاستمارار في مجال المياه والمرافق الصحية بحلول عام ٢٠٠٠ ،

وإذ تسلم بأن القيام ، في غالبية البلدان النامية ، بخنق معدل تموي السكان سوف يؤدي إلى تخفيض الضغوط على الخدمات الاجتماعية والهيكلية الأساسية ، بما في ذلك الخدمات المتصلة بتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ،

وإذ تدرك أن التسعينات ستقتضي مضاعفة الجهود الوطنية وتكثيف التعاون الدولي لتوفير ما يكفي من مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية للجميع ، بحلول نهاية القرن ، مما له أهمية حيوية للصحة ،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن منجزات العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية<sup>(٣)</sup> ،

٢ - ترحب ببيان نيودلهي<sup>(٤)</sup> الصادر عن المشاورات العالمية المعقدة في نيودلهي في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، والمعنية بتوفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للتسعينات ، والتي استضافتها حكومة الهند ، ونظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،

(٢) القرار ١٨١/٤٣ ، المرفق .

(٣) A/45/327

(٤) A/C.2/45/3 ، المرفق .

٣ - تؤيد المبادئ التوجيهية الاربعة والاجراءات الموصى بها والمتابعة المقترنة ، على النحو المعلن في بيان تيودلر بشأن الحاجة الى حماية البيئة والصحة ، وال الحاجة الى اصلاحات مؤسسية ، بما فيها المشاركة الكاملة للمرأة ، وال الحاجة الى تشجيع الادارة المجتمعية ، فضلا عن الحاجة الى اتباع ممارسات مالية سليمة وتطبيق تكنولوجيات مناسبة ؛

٤ - تحث الحكومات ، على أن تقوم ، في جهودها الرامية إلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وفي بيان تيودلر ، بالتركيز على الأهداف الهمامة التالية :

(١) إعطاء أولوية أعلى لتخفيض التمويل الانمائي لتوفير المياه والمرافق المحيية ، بالسعى نحو دمج هذا القطاع بصورة أفضل ضمن عملية التخطيط الانمائي الشاملة ، وزيادة نسبة الموارد المخصصة للمناطق الحضرية والريفية المختلفة الدخل ، مع معالجة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتدهورة في هذه المناطق ؛

(ب) تنفيذ البرامج التي تستهدف توسيع النطاق الذي تشمله الخدمات المقترنة في إطار التخطيط والإدارة المتكاملين للموارد المائية وللبيئة ، وذلك في سياق النطاق الاجتماعية والاقتصادية الوطنية المستمرة وسياسات التنمية الحضرية والريفية ، مع توجيهها نحو الخدمات التي تعكس الاحتياجات المجتمعية والتي يستعملها المستفيدون ؛

(ج) كفالة الاستقلال المناسب للموارد المالية المتاحة وتعزيز مزيد من الأموال من الحكومات الوطنية والمانحين والمنظمات غير الحكومية ، والاعتماد على موارد المجتمعات المحلية ؛

(د) تقييم وتنفيذ الاصلاحات المؤسسية من أجل تشجيع اتباع نهج متكامل ، بما في ذلك ادخال تغييرات على الاجراءات والمرافق والسلوك ، والمشاركة الكاملة للمرأة على جميع الأصعدة في المؤسسات القطاعية ؛

-5-

(ه) تقييم المركز الحالي للمؤسسات بغية تعزيز القدرات الوطنية على تخطيط وادارة برامج توفير المياه والمرافق الصحية البيئية ، وتمكينها من تحسين الكفاءة التشغيلية والمالية ؛

(و) زيادة الجهود التي تبذلها لتحسين كفاءة وجدوى الموارد المالية المتاحة ، من خلال أمور منها مواصلة التوسع في استخدام التكنولوجيات الملائمة ، المتسقة بفعالية التكاليف ، مع تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا الصدد .

- ٥ - تدعو منظومة الأمم المتحدة ، وغيرها من المنظمات ذات الصلة ، للعمل في هذا الصدد على زيادة دعمها المالي والتقني لما تبذله البلدان النامية من مساعٍ وطنية ؛

٦ - تحث الجهات المانحة الحكومية والمؤسسات المالية والأنمائية  
المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية ، على أن تنظر بعين التأييد في طلبات  
المقترح وترتيبات التمويل التسهيلي لدعم برامج توفير المياه والمرافق الصحية في  
البلدان النامية ؛

- ٧ - تؤكد على أهمية تكثيف التنسيق بين الأنشطة الوطنية المفطلع بها بمساعدة كافة الوكالات ذات الصلة في ميدان توفير المياه والمرافق الصحية ، وذلك بصفة خاصة عن طريق لجنة التوجيه المشتركة بين الوكالات والمعنية بتوفير المياه والمرافق الصحية والمجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية ؛

- ٨ - تقرر أن تستعرض ، في دورتها الخمسين ، التقدم المحرز خلال النصف الأول من التسعينات ، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن التقدم الذي سيحرز أيضاً في سبيل تحقيق الهدف الشهائسي ، المتمثل في توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع ، على أن يتضمن مقترنات للعمل اللازم القيام به لها يتيقى من سنوات العقد ، مع التشديد بصفة خاصة على الجهود المبذولة على المعهد الوطني وكذلك على التعاون الدولي .